



وكالة الأنباء العالمية انتر بريس سرفيس (آي بي إس)

نزع السلاح النووي في العالم: أوباما يت رأس قمة مجلس الأمن لنزع الأسلحة النووية

بقلم تاليف ديبين/وكالة انتر بريس سرفيس

الأمم المتحدة , أغسطس (IPS) - أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما قرار ترأسه قمة مجلس الأمن الدولي المقرر عقدها في 24 سبتمبر، لمناقشة قضايا حظر إنتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في العالم، ما أعتبر دعما سياسيا قويا للمساعي الجارية في هذا الإتجاه.

وصرح جوناتان غرانوف رئيس "معهد الأمن العالمي"، أن "هذا هو التوقيت المناسب لكي يضع مجلس الأمن خارطة طريق لبلوغ هدف تحرير العالم من من الأسلحة النووية".

وقال لوكالة انتر بريس سرفيس "لا يمكننا أن تأتي يوما لنهدد بعضنا البعض بالفناء، ثم نعمل ثاني يوم سويا لمواجهة المخاطر المشتركة، دون أن نعرف ما إذا كنا في اليوم الثالث سنكون أصدقاء أم أعداء".

كما صرحت فريدا بيرريغان، المسئولة بمبادرة السلاح والأمن التابعة ل "المؤسسة الأمريكية"، أن أوباما قد تناول في خطابه في أبريل الماضي في براغ، الحاجة إلي أن تمسك بلاده بزمام المبادرة والقيادة في مساعي نزع السلاح النووي في العالم.

وقالت لوكالة انتر بريس سرفيس أن قراره بت رأس جلسة مجلس الأمن هذه "يعكس إلتزامه بقيادة جهود نزع السلاح النووي".

هذا ومن المتوقع أن يخاطب الرئيس الأمريكي القمة العالمية بشأن التغيير المناخي المقرر عقدها في الأمم المتحدة في 22 سبتمبر.

وفي اليوم التالي، من المقرر أن يخاطب جلسة إفتتاح الدورة 64 للجمعية العامة الأمم المتحدة، بالإشتراك مع رئيسي البرازيل إناثيو لولا دا سيلفا، وفرنسا نيكولا ساركوزي، والقائد الليبي معمر القذافي في أول زيارة له للأمم المتحدة.

ويشار إلي أن جلسة مجلس الأمن الخاصة التي سيت رأسها أوباما في 24 سبتمبر، من المقرر أن تضمن مشاركة قادة الأربع عشرة دولة الأعضاء، بما فيها الدول دائمة العضوية في المجلس وهي الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا.

أما الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي دعي قادتها للمشاركة في الجلسة الخاصة، فهي بوركينيا فاسو، كوستا ريكا، كرواتيا، ليبيا، فيتنام، النمسا، المكسيك، اليابان، تركيا، وأوغندا.

ولقد سبق أن عقد مجلس الأمن جلسة مماثلة في يناير 1992، ترأسها رئيس الوزراء البريطاني جون مايبير، لمناقشة قضايا حفظ السلام والأمن في العالم.

لكن تلك الجلسة "خلصت إلي بيان وصف إنتشار الأسلحة النووية بأنه عقبة في وجه السلام والأمن، وبرر دور مجلس الأمن بشأنها، ومن ثم برىء الدول الخمس دائمة العضوية -وكلها تحوز أسلحة نووية- من لوم إمتلاكها لها"، وفقا لتصريح لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة السابق لشئون نزع السلاح، جايننتا دانابالا لوكالة انتر بريس سرفيس.

فاقتُرحت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، التي تأسست بمبادرة من دانابالا وترأسها هانز بليكس، عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن حظر إنتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، وخطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيادي إرهابيين.

وأكد دانابالا، الذي يعتبر واحدا من أهم الخبراء في قضايا نزع السلاح النووي في العالم، ويتأسس حاليا مؤتمرات "بوغواش" المتخصصة في العلوم والشؤون الدولية، أكد أن مجلس الأمن، بتركيبته الحالية، يعاني من عجز كبير في شرعيته.

وشرح أن قمة ذات مصداقية يمكن عقدها فقط بإشراك الـ 192 دولة الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول النووية غير الأعضاء في مجلس الأمن.

وأكد أنه "من المهم بنفس القدر، الإنصات إلي أصوات المجتمع المدني، ودعوة حائزين علي نوبل للسلام مثل "بوغواش"، وغيرهم مثل هانز بليكس، للإدلاء بدلوهم".

كما صرح جوناتان غرانوف رئيس "معهد الأمن العالمي" أن هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، تلي فترة طويلة من المناقشات المكثفة عن حماية المناخ وإيجاد مستويات جديدة للتعاون في مواجهة المناخ الإقتصادي المشترك.

وحذر من أن إستخدام الأسلحة النووية من شأنه أي يقضي علي كافة الإنجازات التي يمكن تحقيقها في مجالات المناخ، التنمية المستدامة، والرخاء الإقتصادي، "سيظل خطر إستخدامه الأسلحة النووية قائما طالما هي موجودة".

وشدد علي ضرورة تقليص خطر إستخدام هذه الأسلحة إلي حين إزالتها نهائيا، بخطوات محددة تشمل تنفيذ قرارات عدم إجراء تجارب نووية، وتمتين آليات التحقق من خفضها وبصورة لا رجعة فيها، وخفض عددها إلي أدني حد وبأسرع وقت، سعيا وراء تحاشي خطر إستخدامها.

ونادي "بتأسيس نظام أمن قائم علي مبدأ "صفر" أسلحة نووية"، وإعتبار أول إستخدام لها جريمة ضد الإنسانية".

هذا وشرح الخبير أن الجلسة الخاصة لمجلس الأمن في عام 1992 أصدرت بيانا علي لسان رئيسها، يحتوي علي عناصر مازالت سارية المفعول حتي يومنا هذا، ومنها أن "أعضاء المجلس يشددون علي ضرورة وفاء كافة الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال مراقبة الإسلحة ونزع السلاح".

وأوضح أنه من ذلك الحين، لم يتم الوفاء إلي حد كبير بالتزام نزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية، وقرار محكمة العدل الدولية في هذا الشأن. وشدد علي حتمية ضمان تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.